الطب الشرعي العملي

او

الطب القانوني العملي

— للدكتور فؤاد عون —

٢

خرجت القضية من التحقيق واودعت المحكمة وكان قد مضى على الحادثة نحو من نصف سنة واعترض وكيل الدفاع على تقرير الطبيب الناقص الذي اعتبر تورم الساقين سبباً للوفاة مع انه كان قد حكم في حال الحياة على ذلك الورم بانه يزول بعد ثلاثة ايام وقد رأت المحكمة عندئذ ان اعتراض الوكيل بمحله فقررت تأليف لجنة طبية تدرس التقرير وتبدي رأيها بنقص التقرير الذي لا يمكن الحكم بموجبه وانه كان من الواجب على الطبيب ان يفتح الجثة ليرى حالة الاعضاء الداخلية وليتأكد من سبب الوفاة لا سيما وقد عرف بان الامرأة كانت مريضة قبل وفاتها فعندها ارتبكت المحكمة في الامر وكان جهل الطبيب واهماله سبباً لذلك الارتباك .

ثانياً — عندما يصبح حتماً لازماً تشريح الجثة على الطبيب الشرعي ان يطلب نقلها الى المكان المخصص لاعمال كهذه. في القرى مراكز القوى المسلحة او البلدية او ساحات الكنائس او المدافن وان لا يجري عملية التشريح حيث تكون الجثة بمرأى من اهلها واقاربها ؛ ولا بأس بنقل الجثة الا بعد ان يكون قد اتم البحث والتدقيق في ظاهرها وما يحيط بها واخذ علماً خطياً بكل ذلك.

وتنقل الجثة من محل لآخر على نقالة او عربة عليها فراش او قطعة من قش . تسد الفوهات الطبيعية كالفم والانف والشرج لاجل منع خروج المواد منها وبخاصة في احوال التسمم ويثبت الجذع والرأس جيداً كي يمنع ارتجاجها في الطريق فلا يتغير وضع الاعضاء المجروحة او المكسورة او الاجسام الغريبة الموجودة فيها ويقتضي ارسال حافظ يرافق الجثة كي يحافظ

ذلك النظام وتلك المعائش شعراء وقصاصون كانوا ينتقلون من حصن الى آخر ينشدون القصائد والمدائح في الامراء ورجالهم ويقصون احاديث البطولة والشجاعة وبعض حكايات غرامية يروق لنا اليوم في تلك [illegible] الفريدة التالية ، يجدون بها انسا وتسلية .

مضار النظام الاقطاعي

للنظام الاقطاعي اضرار كثيرة وهذه الاضرار الحكومية : اولا – منع هذا النظام من تمكين سلطات الادارة العامة لعدم تمكن الزعماء الحكومة المركزية اذ لم يكن الزعيم [illegible] الملك الاعتماد لشعوب حرب خارجية وهذا لم يكن ممكنه الاستعانة بغير الاقطاعيين من امير آخر بل ان الزعماء كان ممكنهم الاتفاق ضد الملك اذا اراد مصالحتهم في ذلك .

ثانياً – الاضرار اللاحقة بالامن الداخلي بالامراء وذلك ان الامراء كانوا اذا تنازعوا شب القتال بينهم دون معارضة ووقع ثقل الحرب منهم بمصادرة اموال الفلاحين واتباعهم . وهكذا كانت المنازع داخلياً بسبب طمع الاقوياء بالضعفاء فكانت تعطل بسبب الحروب الداخلية المزارع ويختل الامن الداخلي ويكثر عدد العصابات وقطاع الطرق ونهب المواشي ويفتقر الامراء . يزداد الزعيم الاقطاعي تحكماً واستثماراً لموارد الشعب الضعيف . ولم تكن تلك الحروب الشاذة الا اثراً من آثار السيطرة المفروضة على الضعفاء . وكان من عادات تلك الايام ان الزعيم اذا سقط في الاسر احتجزه الامير حتى يدفع عنه فدية .

ولم يكن الانسان آمناً على شخصه وملكه بل كثيراً ما كان اشتهاره بالثروة سبباً في سجنه وتعذيبه ومصادرة امواله .

والخلاصة نقول ان النظام الاقطاعي لم يكن نظاماً صالحاً لتقدم الشعوب بل كان عائقاً عن تكاملها في القرون الوسطى .

(عن جريدة الشرق العربي)

***

بعد استئذان المندوب القضائي ويحق له ايضاً ان يطلع على جميع التحقيقات اذا رأى فائدة من ذلك بيد انني الفت نظر الزملاء الى عدم الاعتماد عليها كثيراً الا على سبيل الاستئناس فقط مع تقديم النتائج الطبية على سواها في كل حال .

وعلى واضع التقرير ان يحتفظ بنسخة عنه خوفاً من الغلط او النسيان في المستقبل فقد يطلب منه احياناً او بالاحرى غالباً بعض ايضاحات عما كتبه او شاهده وقاله كتابة وبرهاناً على ضرورة ذلك اسمحوا لي يا سادة ان اسرد على مسامعكم حادثة واقعية جرت مع احد الزملاء وهي :

قال الطبيب في احد تقاريره الطبية ما حرفيته :

« حضرت انا زيد لمعاينة جثة قيل لي انها جثة عمر فوجدتها ملقاة على الارض رأسها الى جهة دكان بكر ورجلاها لجهة الطريق الفلانية ووجدت بصدرها بالجهة اليسرى من القفص جرحاً طوله سنتمتران وقد نزف منه مئة وخمسون غراماً من الدم وكان سبب الوفاة . اه

وقد بنى الطبيب على هذا التقرير وهذه النظريات نتيجة ان الجرح كان سبب الوفاة وعلى هذه النتيجة يبني حكم القضاة وربما يكون اعداماً . غير ان وكيل الدفاع اعترض على ذلك التقرير مخصصاً انتقاده بالنقطة التي جاء فيها « وقد نزف منه مئة وخمسون غراماً من الدم » قائلاً ان مئة وخمسين غراماً لا تقتل طير دجاج فاهتمت المحكمة بأمر هذا التقرير لانها هي نفسها لم تقتنع بصحته فلذا ارسلته الى الطبيب الخبير لمطالعته واعطاء رأيه فيه فطالعه ووجده ناقصاً جداً ولاكمال النقص طلب من المحكمة ان تسأل الطبيب الكاشف خطاً لعله عن المركز بعض سؤالات منها : ان يحدد مركز الجرح بالصدر وما هو عمقه بحيث يستطاع معرفة اي هو العضو الرئيسي الذي اصيب بذلك الجرح . هذا اذا كان الجرح عميقاً ولا بد ان يكون عميقاً لانه كان سبباً للوفاة كما جاء في التقرير وان يجيب بما اذا كان قد شاهد نزفاً داخلياً غير المائة وخمسين غراماً التي ذكرها في تقريره . وجاء جواب الطبيب يدل على نسيانه التقرير الاول مع وجود نسخة منه عنده وعلى ضعف في الذاكرة . اما الجواب فهو كيف يمكن ان يصاب عضو ضمن تجويف الصدر والجرح لم يتجاوز الجلد في جثة كجثة المقتول اما من جهة النزف الدموي فقد وجدت منه كمية توازي كمية النزف الخارجي وهي مئة وخمسون غراماً واني تارك للحضور الكرام استخراج النتيجة من المقابلة بين تقرير الطبيب الاول وتقريره الثاني

١ - كتابة التقرير فلها اصول يجب ان يتبعها الطبيب واني ذاكرها لكم بالايجاز :

التقرير يجب ان يحتوي على مقدمة وامر ونتيجة . اما المقدمة فيجب ان تشتمل على اسم الطبيب

عليها من قبل تعدي .

تاسعاً — اذا كانت الجثة قد دفنت فلاستخراجها من المدفن طريقة مخصوصة وهي ان يحضر الطبيب مصحوباً بأدوات التشريح اللازمة مع كمية كافية من المواد المطهرة وبضعة اشخاص من الحفارين ، وبما ان التعفن الرمسي في اكثر هذه الجثث يكون شديداً فعلى الطبيب ومن معه ان لا يحضروا على جوع واذا كانت الجثة مدفونة في قبر مسقوف فبعد فتح الباب يجب فتح كوة قبالته ووضع جذوة نار قربها لجذب الهواء في المدفن ولا يسوغ للحفارين الدخول الا على اثر ايقاد شمعة في القبر حتى اذا مضى على اشتعالها زمن يتحقق ان لا خطر من ثمة ولا خوف . واذا كان الميت قتيلاً وقد اخفي في حفرة فيتقى الاحتفار عميقاً كي لا تصيبها ادوات الحفار بأثر جديد .

وعقيب وجود الجثة يجب ان يعرف الشيخ او المختار او المندوب القضائي الطبيب بان الجثة التي وجدت او استخرجت من المدفن هي نفسها جثة زيد او عمرو المبحوث عنها فيذكر الطبيب عندئذ التعريف مع المعرف في تقريره عندما يبدأ بفحص الجثة بالتدقيق

واذا قضت الضرورة اخذ جزء من الجثة للتدقيق في فحصه او تحليله كيماوياً كما هي الحال في حوادث التسمم فيؤخذ ذلك الجزء ويوضع في وعاء زجاجي مطهر ويختم فوهته بالشمع الاحمر بختم الطبيب والمندوب القضائي بعد ان يكتب على ورقة ملصوقة على الوعاء التاريخ واسم الجثة والاجزاء الموضوعة بضمن الوعاء ثم يحرر تقرير بذلك يذكر فيه الامر المشتبه به وما هو الفحص المطلوب ويسلم كل ذلك الى المندوب القضائي ولا بد من الاشارة الى ضرورة التدقيق في انتخاب الوعاء وكيفية ختمه فقد شاهدت مرة احشاء مرسلة للفحص والتحليل الكيماوي في حادثة مشبوهة بالتسمم موضوعة ضمن وعاء مربع من التنك وضع في صندوق من الخشب على شكله وعلى سطح الصندوقة ختما المندوب القضائي والطبيب بالحبر البنفسجي فرفع الرسول الطبقة الخشبية ثم التنكة واضاف على الاحشاء كمية من السم ثم لحم الطبقة التنك واقفل العلبة الخشبية وقدمها للمرجع الايجابي فلا يستطيع احد ان يحرز عمل هذا الرسول

عاشراً — على الطبيب في اثناء البحث والتنقيب او التشريح ان يدون في دفتر صغير ملاحظاته ليسجلها في تقريره الرسمي مخافة الغلط والنسيان واني ارى ان كتابة التقرير يجب ان تكون حالاً بعد الانتهاء من كل ما يقتضي رؤيته او فحصه ضبطاً كي لا يتسع الوقت لاي تدخل خارجي قد يؤثر ضمير الطبيب من التقولات العمومية التي تحيط بالحادثة على انه اذا اضطر الحكيم لزيادة بحث او تدقيق فلا بأس من تأجيل اعطاء النتيجة

كل هذه المعلومات وتكون امام الطبيب الشاهد عند الحاجة

واذا استقدمت المحكمة طبيباً بصفة خبير وطلبت منه في تلك الجلسة فحص متهم او مجني عليه فليكن الفحص في غرفة منفردة وعلى الطبيب الخبير ان يطلع على جميع التقارير التي سبق وقدمت من سواه بخصوص الشخص المطلوب فحصه . واذا تمت جميع المعلومات والفحص واستطاع الطبيب اعطاء رأيه الجازم بالجلسة عينها فلا بأس من اعطائه حرصاً على الوقت اما اذا تعذر عليه ذلك ورغب في تمديد اجل الفحص فله الحق ان يطلب من المحكمة تأجيل اعطاء رأيه الى الجلسة التي تلي شرطاً ان يوضح لها سبب التأجيل . ومتى تقرر التأجيل عليه ان يحافظ على الكتمان كل ما يتعلق بالحادثة والابحاث مع احد في هذا الشأن . وعلى الطبيب الخبير او الطبيب الشاهد ان يصغي باهتمام لكل ما يلقى عليه من الاسئلة قبل الاجابة وان يجعل جوابه قاصراً على موضوع السؤال وان تكون لغته سهلة خالية من الاصطلاحات الطبية والعلمية والفنية بقدر الامكان وان تكون اجوبته واضحة جلية لا غموض فيها موجهة الى كرسي الرئاسة . وعليه ان يجتنب المناقشة مع جانب الدفاع او الادعاء الشخصي ، واذا سأله احد الخصمين او وكيلهما فعليه أن ينتظر اعادة ذلك السؤال من جانب الرئاسة والا فلا يجوز أن يجيب عليه . وعليه أن يمسك نفسه ويحافظ على عواطفه وهدوئه حتى لو القيت عليه اسئلة يشتم منها رائحة الطعن على كفاءته الفنية . لان هيئة الرأي والوثوق في موقف تشتد فيه المناقشة لها تأثير عظيم على هيئة المحكمة بالوثوق وكثير الاجابة يفقد التأثير

واذا سئل الطبيب الخبير او الطبيب الشاهد سؤالا لم يكن واثقاً من الجواب عليه الوثوق التام فلا يحاول التخلص منه بجواب مبهم بل عليه ان يصرح بوضوح ومن غير خشية ولا خجل قائلا لا يمكنني الان ان اجيب على هذا السؤال من الواجب علي درسه بكل الدقة التي يجمل بالطبيب الشرعي ان يتصف بها في كل هذه المواقف

وينبغي ان لا [illegible] اذا صرح بعدم معرفة جواب سؤال او نقطة طبية ان مرتبته في ذلك التصريح حطاً من كرامته امام المحكمة فالجحود بل الخطأ والادعاء بمعرفة غير الحقيقة

الدكتور فؤاد حسن

* * *

وعنوانه والجهة طالبة الكشف ووظيفته وساعة استلام طلب الكشف وزمان اجراء الكشف ومكانه وذكر كيفية حلف اليمين واسماء من حضروا الكشف او ساعده على اجرائه وعلى اسم الشخص المراد الكشف عليه وسنه

واما الشرح فيشتمل على الكشفين الظاهر والباطن .

واما النتيجة فانها تشتمل على ذكر استنتاج الكاشف مما شاهده من العلامات والاصابات وما عمل من التحليلات والافادات عن الحادثة

هذه هي بعض من الحالات التي تعترض الطبيب الشرعي وغير الشرعي مع رجال القضاء خارج المحكمة واسمحوا لي الان ان انتقل الى القسم الثاني من موضوعنا هذه الليلة وهو :

« الطبيب الشرعي ورجال القضاء في المحكمة »

كثيراً ما يحدث ان يرد بتقرير الطبيب ذكر حالة مبهمة رأت المحكمة او وكيل احد الخصمين انها ذات علاقة بتقرير الحقيقة . او انه اشكل على المحكمة بعد مطالعة التقرير ابهام نقطة او جملة او انها بحاجة لزيادة تفسير او ايضاح او وجد تناقض في الرأي ففي مثل هذه الحالات ترى المحكمة او تستنسب رئاسة تلك المحكمة جلب الطبيب الكاشف لاستيضاحه بما يجب استيضاحه فيحضر الطبيب عندئذ بصفته شاهداً ويحلف امام المحكمة يمين الشاهد ولا يحق له طلب الاجرة او التعطيل

وقد يقع احياناً ايضاً ان المحكمة لم تكتف بتقرير الطبيب الكاشف او ايضاحاته او رأت بعض التناقض في آرائه فتطلب عندئذ طبيباً او اكثر ممن تنتخبهم لاخذ آرائهم والاستئناس بها ويحضر الطبيب امام المحكمة بصفته خبيراً ويحلف يمين الخبير وله الحق بطلب الاجرة

وعلى الطبيب الشاهد او الخبير الا يتسرع في اجوبته قبل اكمال الروية فان عرض الاجابة فوراً على سؤال يحتاج الى درس وامعان فكرة فله الحق ان يطلب ما يشاء من الوقت للتدقيق والوصول الى الحقيقة

ولما كان الطبيب الكاشف كشاهد يستدعى اكثر الاحيان امام المحكمة للاجابة على اسئلة تتعلق بتقرير سبق له تحريره او لابداء رأي في حالة فحصها فلاجل ذلك قبل مثوله لدى المحكمة ان يجيء مزوداً بكل ما يخص القضية من المعلومات ويستعيده في ذهنه بمراجعة مذكراته مستصحباً معه كل ما كتبه قبلاً كما انه يجوز له ان يأخذ معه عند مثوله امام المحكمة مذكراته وتقاريره التي كتبها عند اجراء الفحص ولا أرى من الصواب الاعتماد على الذاكرة في هكذا حالات خصوصاً في قياس الجروح او المسافات او غيرها بل يجب ان تراجع

وهو يخنقها . وكان البوليس قد حاول الاهتداء الى الجرم بواسطة بصم الاصابع فلم يستطع لانه لم يكن ظاهراً تمام الظهور فجاء الدكتور بشيء من الوسخ من تحت اظافر القتيلة فيه ولم يمضِ على ذلك ثلاث ساعات حتى كان امام المحققين دليل ثابت على ان جوران هو القاتل ذلك بانه وجد في الوسخ بعض كريات دم وبعض دقائق صغيرة من الجلد البشري وبلورات صنف من المسحوق الذي كانت القتيلة تستعمله لوجهها . ولو وجد دم فقط لما كان كافياً لاثبات الجريمة ولكن وجود هذه الثلاثة معاً اثبتها عليه . ثم اعتراف القاتل بجرمه .

مثل ثان : اختصم رجلان في مكتب منفرد على امرأة احدهما فقتل زوجها الآخر بضربة على رأسه ثم اكتشفت الجريمة فجيء بالمتهم وسئل فانكر ولما كانت المرأة التي اختصما عليها زوجته لم يمكن اكراهها على الشهادة بحسب القانون الفرنسوي فاخذ الدكتور لوكار « جاكتة » القتيل وامر بنفض الغبار في جراب من الجلد ووضع بعض غبارها تحت المكروسكوب، وفعل مثل ذلك « بجاكتة » المتهم فوجد غبارها مشابهاً لغبار الاولى في كون الاثنين حاويين الشيء من نشارة الخشب وكانت المشابهة شديدة الى حد انها كونت اعظم عناصر الاتهام وظهر ان القتل وقع في مخزن خشب

مثال ثالث : رجل من مشاهير مزوري البنكنوت اعيا البوليس امره فقبض البوليس ذات يوم على رجل يعتقد انه المزور لانه سجن مرة وكان مشهوراً بالتزوير وكان قبضه عليه بعد تداول الجمهور لأوراق البنكنوت من فئة مائة فرنك في مدينة طولون وبعد البحث وجد البوليس ان المتهم يسكن مرسيليا وانه صاحب قهوة ولم يخالف القانون مرة ولا شكا احد سلوكه فلما قبض البوليس عليه ابتسم ابتسامة البريء المطمئن على نفسه وحلف بانه سار حسن السلوك ولم يمس اداة للحفر منذ خمس سنوات .

دعي الدكتور لوكار فطلب شيئاً من الصمغ من اذن المتهم فتظاهر البوليس بانه يعرض المتهم للكشف الطبي وتمكن بذلك من احضار شيء من صمغ اذنه على طرف عود من الكبريت ولفه بقطعة من الورق وارسله الى الدكتور في ليون ففحصه بالمكروسكوب فاظهر المكروسكوب عجباً — أظهرت الصورة التي صور بها الصمغ تحت شيئاً من حبر الطباعة ممزوجاً بالصمغ وآثار بلورات مادة يستعملها حفارو الصور فعرف البوليس حقيقة امر الرجل كما لو كان يزور على عيونهم .

والمظنون انه لاينقضي زمان حتى يعول رجال البوليس في كل مكان على هذه الطريقة في اكتشاف الجرائم كما يعولون على طريقة برتليون وهو فرنسوي ايضاً .

(مجلة الشهرية)